الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

# محضر اجتماع
# لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
# عـــــدد 08

•**تاريخ الاجتماع:** 10 جانفي 2024

•**جدول الأعمال:** الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (عدد 37 لسنة 2023).

•**الحضور:**

**الحاضرون 07 / المعتذرون 01 / الغائبون 02/ الحاضرون من غير أعضاء اللجنة 16**

**افتتاح الجلسة: 10 صباحا** **رفع الجلسة: 14.00دق**

## I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بتاريخ 10 جانفي 2024 جلسة للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري رفقة وفد من الوزارة رفيع المستوى، حول مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وفي بداية الجلسة، رحب السيد رئيس اللجنة بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له وتولى تقديم لمحة عن مشروع هذا القانون الذي أحيل إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري في شهر نوفمبر الفارط، ونظرا لتزامنه مع مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، تم تأجيل النظر فيه إلى موفى شهر ديسمبر 2023، وقد عقدت اللجنة جلسة بتاريخ 27 ديسمبر 2023 نظرت خلالها في مشروع القانون المعروض على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وفي تدخله أشاد السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأهمية جلسات الاستماع ودورها في توضيح الرؤى وتقريب وجهات النظر بين السادة النواب وجهة المبادرة خاصة فيما يتعلق بمناقشة المسائل الجوهرية لمشاريع القوانين، مستوضحا عن مقترحات التعديل التي تُقدم في الجلسة العامة حول المسائل لا تتم مناقشتها والاتفاق حولها خلال جلسات الاستماع دون تمكين جهة المبادرة من فرصة لدراستها والدفاع عنها.

وبخصوص مشروع القانون المعروض على اللجنة، أكد السيد الوزير أهمية هذا المشروع باعتباره يندرج في إطار مكافحة الفساد الذي ينخر الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض في ظل ضعف المراقبة وافتقار النصوص القانونية لإجراءات الزجر والردع خاصة خلال العشرية السابقة. ودعا إلى ضرورة تظافر كل الجهود للحفاظ على هذه الثروة وحمايتها.

وأوضح أنّ حماية الثروة الحيوانية والنباتية الوطنية يتطلب، من جهة تطوير البحث العلمي الفلاحي وتوظيف نتائجه لاستنباط طرق جديدة تمكن من الحفاظ على هذه الأصناف من الاندثار والتصدي لأصناف دخيلة جديدة خاصة في ظل الانعكاسات الكارثية للتغيرات المناخية، مذكرا في هذا الصدد بآفة السلطعون الأزرق التي غزت مؤخرا السواحل البحرية التونسية والأضرار الجسيمة التي ألحقها بكل ما هو صيد بحري إضافة إلى حالة الفزع التي بثها في صفوف المواطنين، وأكد نجاح تونس في التعامل مع هذا الحيوان وتحويله إلى مصدر ثروة بفضل نتائج البحث العلمي الفلاحي، واعتبره مثالا لقدرة الدول على التأقلم مع التغيرات المناخية.

ومن جهة أخرى دعا السيد وزير الفلاحة إلى ضرورة دعم المنظومة التشريعية من خلال سنّ قوانين جديدة يتم خلالها التشديد على العقوبات وتحيين النصوص القديمة لأنها لم تعد تتماشى مع الوضع الحالي، وشدّد على ضرورة تطبيق القانون وفرض الانضباط والعمل على استرجاع هيبة الدولة.

ثم تولى السيد المدير العام للغابات تقديم عرض حول الإطار العام لاتفاقية CITES وأهدافها وملاحقها الثلاث وكذلك مراحل إعداد هذا المشروع وأهمية إصداره.

حيث أكد أنه تم وضع هذه الاتفاقية نتيجة للاستغلال المفرط للثروات الطبيعية خلال فترة الستينيات وبداية تقلص كبير في بعض أصناف النباتات والحيوانات البرية النادرة وانقراض عدد هام منها والذي من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازنات البيئية في العالم.

وأوضح أن هذه الاتفاقية تسعى الى تنظيم التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وإلى الحد من انقراضها أو التهديد بالانقراض عن طريق التجارة الدولية.

وأفاد بأن تونس وقعت على هذه الاتفاقية في 3 مارس 1973 وصادقت عليها بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ في 11 ماي 1974 لتكون بذلك الدولة الرابعة في العالم التي صادقت على هذه الاتفاقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا وسويسرا.

وأشار السيد المدير العام للغابات أن نص الاتفاقية يتكون من 25 فصلا ويتضمن ثلاثة ملاحق:

- **الملحق الأول**: يضم أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والتي تخضع عملية الإتجار فيها لتراتيب خاصّة ومشدّدة ولا يرخص فيها إلا في ظروف استثنائية (الفيلة، الغورلا، حوت البالان، غزال الريم، الجكراندا البرازيلية...)
- **الملحق الثاني**: يضم أصناف الحيوانات والنباتات البريّة غير المهددة بالإنقراض حاليا غير أنه يمكن أن تصبح مهددة في صورة عدم خضوع عملية الإتجار فيها إلى رخصة مسبقة (96 %)، (سمك الحنشة، السلحفاة البرية، الأرو المغاربي، شجرة الباوباب...)
- **الملحق الثالث**: يضم الأصناف التي تحددها كل دولة حسب خصوصياتها، بهدف منع أو تقييد الاستغلال والحاجة إلى تعاون الأطراف الأخرى لضبط التجارة فيها (غزال الدركاس، الأيل البربري،...)

كما أفاد أن عدد أصناف الحيوانات والنباتات البرية المسجلة باتفاقية "سايتس" على المستوى العالمي تبلغ 40907 صنف، منها 6610 صنف حيواني و34297 صنف نباتي.

وأوضح بأن مشروع هذا القانون يندرج في إطار إلزامية العمل بأحكام الاتفاقية بعد المصادقة عليها، حيث نص الفصل 8 منها على ضرورة سن إطار تشريعي وطني، كما أن هذا المشروع يُمكّن المؤسسات المنتصبة بتونس والناشطة في هذا المجال (تصدير سمك الحنشة، توريد جلود التماسيح والثعابين لتصنيعها...) من مواصلة مزاولة نشاطها لأن الاتفاقية تفرض التعامل إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض. هذا إلى جانب مساهمته الفعالة في حماية الثروات الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي في تونس.

وفي تعقيبه عن استفسار السيد الوزير حول تقديم مقترحات التعديل على مستوى الجلسة العامة، بيّن السيد رئيس اللجنة أنّ هذه الإجراءات مضبوطة بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الذي يسمح لكافة النواب بتقديم مقترحات تعديل حول مشاريع القوانين المعروضة على الجلسة العامة وذلك بعد أن تتم المصادقة عليها صلب اللجان.

وناقش النواب باستفاضة أهمية مشروع هذا القانون وضرورة التصدي إلى ظاهرة الاعتداء على الثروة البرية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض وتمحورت استفساراتهم وملاحظاتهم حول النقاط التالية:

**قطاع الغابات:**

- الدعوة إلى ضرورة تكثيف البرامج التوعوية والحملات التحسيسية بأهمية الثروة الحيوانية والنباتية، والاستفسار عن رؤية الوزارة لحماية القطاع الغابي وإعادة تعمير المحميات،
- التساؤل عن كيفية الملاءمة بين التغيرات المناخية ومشروع هذا القانون ليكون تطبيقه في إطار مقاربة وطنية تساهم في تطوير الاقتصاد التونسي،
- الاستفسار عن أسباب تعطل بعض المشاريع على غرار مشروع التصرف المندمج في الغابات،
- المجهودات المبذولة لحماية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض وخاصة غزال الأطلس والحبارى،
- التنديد بالوضع المتردي للمنتزهات والمحميات الطبيعية ودعوة إلى إعادة تهيئتها باعتبارها ثروة وطنية،
- ضرورة تكثيف عمليات المراقبة والتصدي إلى ظاهرة الصيد العشوائي الذي أصبح يهدد الثروة الحيوانية الوطنية،

- برنامج الوزارة لإعادة تشجير الجبال التي تعرضت إلى حرائق في المناطق الحدودية وخاصة جبال القصرين،
- ضرورة توفير الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية الضرورية للقيام بحملات مراقبة دورية بالاشتراك مع كل الأطراف المتداخلة،
- اقتراح إنشاء صندوق وطني للغابات،
- التأكيد على تنويع الزراعات والغراسات في المجال الغابي وعدم الاقتصار على الصنوبر والعرعار لتوفير وسط طبيعي ملائم للحيوانات مع تسوية مشاكل الفجوات الغابية،
- الإسراع بعرض مشاريع قوانين أخرى تمكن من النهوض بالواقع الفلاحي لتكون الفلاحة التونسية قاطرة للتنمية الشاملة والعادلة على غرار مجلة الغابات،
- تنظيم اجتماعات دورية للنظر في المشاريع المعطلة الخاصة بالهندسة الريفية والمناطق السقوية والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،
- الدعوة إلى القيام بثورة تشريعية وسن قوانين جديدة للنهوض بالقطاع الغابي والقطاع الفلاحي ككل،
- ضرورة الحد من الاعتداءات المتكررة على الملك الغابي،
- مزيد دعم البحث العلمي والتجارب الميدانية والاطلاع على الدراسات المقارنة لبعض الدول والاستئناس بها للتأقلم مع التغيرات المناخية،
- التأكيد على مزيد التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والحرص على توخي الصرامة في تطبيق القانون،
- اقتراح تحويل البنك الوطني للجينات من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى منشأة عمومية ذات صبغة تجارية،
- ضرورة مكافحة الفساد المستشري في قطاع الغابات،
- العمل على حماية الموروث النباتي والحيواني وتطويره،
- التأكيد على بعث محميات وطنية في كل منطقة وفق خصوصياتها المناخية ومميزاتها النباتية،
- ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ أشجار الصنوبر الحلبي نتيجة انتشار حشرة "السكوليت" التي تصيب قلف الأشجار،

- العمل على حماية الحيوانات المهددة بالانقراض في المحميات مع تسويق هذه المحميات لتصبح وجهة سياحية،
- التساؤل عن إجراءات الوزارة لإعادة تعمير الغابات والمحميات بأصناف من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض،
- النظر في امكانية الاستثمار في الغابات بإنشاء مسالك صحية ومنتزهات ترفيهية ومنتجعات سياحية.

كما مثل هذا الاجتماع مناسبة لطرح عديد الإشكاليات والمعضلات التي تعرقل القطاع الفلاحي حيث أثار السادة النواب عديد الاستفسارات تمحورت خاصة حول:

**قطاع المياه:**

- ضرورة وضع دراسة استشرافية للمحافظة على مياه الأمطار واستغلالها الاستغلال الأمثل،
- التسريع في إحالة مجلة المياه على أنظار مجلس نواب الشعب خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تشهدها البلاد التونسية،
- التنديد بظاهرة حفر الآبار العشوائية نظرا لاستنزافها للموارد المائية الباطنية، والعمل على إيجاد حلول للآبار العشوائية المستغلة لإدخالها في مسار التنمية،
- الدعوة إلى تذليل الإجراءات المعقدة للحصول على رخص استغلال الآبار القديمة،
- غياب رؤية واضحة لتثمين استغلال المياه المستعملة والاستفسار عن كيفية معالجتها في محطات التطهير مع اقتراح أن تكون المعالجة ثلاثية الأبعاد وأن يتم استغلالها في القطاع الصناعي تجنبا لآثارها السلبية المهددة للتربة والنبات وصحة المواطن،
- معضلة الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب والوضع المائي الحرج الذي تشهده عدة جهات، والدعوة إلى توحيد المقاييس التي تعتمدها الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من أجل تحقيق العدالة في توزيع المياه بين مختلف الجهات والفئات،
- العمل على ترشيد استغلال المياه في المناطق الريفية خاصة،
- التساؤل عن مآل الاعتمادات المرصودة لحفر الآبار العميقة ببعض مناطق الوسط وتجهيزها مع ضرورة الإسراع في حفر الآبار التي تمت برمجتها،

- الاستفسار عن مدى تقدم إنجاز بعض السدود على غرار سد قرقور والسدين التليين الرومانيين بفوسانة،
- التساؤل عن خطة الوزارة لصيانة شبكات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه والدعوة إلى ضرورة مراجعة كلفة الربط بالماء الصالح للشراب وإعادة جدولة الديون لفائدة بعض الفئات الاجتماعية الهشة،

**منظومات الإنتاج الفلاحي وحماية الفلاحين:**

- ضرورة دعم المنتوج التونسي والدعوة إلى حماية السوق المحلية من المنتوجات المستوردة خاصة خلال فترات ذروة الإنتاج،
- ضرورة تشجيع الفلاح وحمايته من تقلبات السوق الداخلية،
- طرح مسألة حرمان المواطن التونسي من المنتوج الفلاحي الموجه كليا إلى التصدير على غرار سمك التن،
- تواصل معضلة الأعلاف نتيجة استشراء الفساد وسيطرة اللوبيات على مسالك التوزيع.

وفي إجابته عن تدخلات السادة النواب، بيّن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن مشروع هذا القانون هو حصيلة مجهود حكومي شاركت فيه مختلف الوزارات ومنها الداخلية والتجارة والبيئة (البنك الوطني للجينات) والمالية (الديوانة)، مؤكدا على أهمية إدراج الجانب الردعي في هذا المشروع من أجل مكافحة الفساد واسترجاع هيبة الدولة.

وشدد على ضرورة توخي مبدأ الصرامة في تطبيق القانون للحفاظ على هذه الثروة الحيوانية المهددة بالانقراض، مذكرا في هذا الصدد بأنه تم في المدة الأخيرة رُفض طلب تم التقدم به قصد صيد طائر الحبارى في الجنوب التونسي.

وعن تكثيف حملات المراقبة ومكافحة الصيد العشوائي، أفاد أنه بالرغم من محدودية إمكانيات الإدارة العامة للغابات، إلا أنها تعمل على إرساء الحوكمة الرشيدة وتنمية روح المسؤولية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة قصد حماية الثروة البرية الوطنية والنهوض بها.

وبخصوص الوضع المتردي للمحميات والمنتزهات، أكد أنّ العمل متواصل بالتعاون مع وزارة البيئة لإعادة تهيئة حديقة البلفيدير ومنتزه النحلي.

وبالنسبة إلى صندوق الغابات، أكد السيد الوزير على ضرورة القيام بدراسة جدوى لهذا المشروع، مشيرا إلى أنّ وزارة الفلاحة تعمل على النهوض بالمخزون الغابي عبر رؤية وتصور يرتكز على أن تكون الغابات منتجة ومستغلة ومحمية من قبل متساكنيها.

وفيما يتعلق بتنويع الزراعات وتكثيف حملات التشجير، أفاد السيد الوزير بأنه يتم العمل على التوجه نحو غراسات توفر مردودية اقتصادية على غرار أشجار الخروب والزيتون والنباتات الطبية.

أما عن إعادة تشجير الجبال التي تعرضت إلى حرائق في المناطق الحدودية وخاصة جبال القصرين، أكد السيد الوزير صعوبة التدخل في الوقت الحالي لأن هذه المناطق مصنفة غير آمنة.

وبخصوص قطاع المياه، أكد السيد الوزير على شح الموارد المائية بالبلاد التونسية سواء منها السطحية أو الجوفية، ودعا إلى ضرورة إيجاد حلول بديلة على غرار تثمين المياه المستعملة المعالجة وإعادة استغلالها لري المناطق الخضراء، مبيّنا في هذا الإطار سعي الحكومة الدؤوب على ملاءمة مياه محطات المعالجة للمواصفات العالمية ضمانا لسلامة المواطن.

وعن إعادة تهيئة شبكات توزيع المياه، أشار السيد الوزير إلى محدودية إمكانيات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وصعوبة تجديد هذه الشبكات حاليا، مشددا على ضرورة ترشيد استغلال الماء الصالح للشراب والرفع من قدرة تخزين مياه الأمطار.

وبخصوص الانقطاع المتكرر للماء في العديد من المناطق، أوضح السيد الوزير أن الشركة تعمل بالاعتماد على الطاقة الكهربائية وأن المعدات والمولدات الكهربائية تتعطل بسبب الضغط والارتفاع المشط في درجات الحرارة وهذه مسائل تقنية بحتة.

أما عن مشروع مجلة المياه، بين أن الوزارة أعادت النظر في هذا المشروع وتمت إحالته إلى رئاسة الحكومة وهي الآن بصدد تدارس مقترحات الوزارات ذات العلاقة ليتم عرضه مجددا على أنظار مجلس نواب الشعب وشدد على أهمية مشروع هذا القانون في تنظيم القطاع المائي في تونس.

وفي سياق متصل أشار السيد الوزير إلى الفساد المستشري في منظومة إسناد تراخيص حفر الآبار، مؤكدا على أنّ الوزارة تعمل على التوجه نحو تقنيات الرقمنة للقضاء على كل أشكال الفساد.

وبخصوص الآبار العشوائية، أفاد بأن الوزارة بصدد القيام بحملة للتصدي لحفر هذه الآبار، مع العمل على بلورة تصور جديد حول الآبار العشوائية المستغلة قصد المحافظة على الإنتاج ومنها تعويضها بآبار دولية عميقة.

وفي هذا الإطار ذكر السيد الوزير بضرورة قيام السادة النواب بزيارات ميدانية للاطلاع عن كثب على إنجازات الوزارة ومجالات تدخلاتها.

وبالنسبة إلى تأخر إنجاز المشاريع التنموية في المجال الفلاحي، أكد حرص الوزارة على مكافحة الفساد من خلال المراقبة الدقيقة والدورية لهذه المشاريع وتطبيق القانون بالنسبة إلى المخالفين، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تم فتح تحقيق في بعض المشاريع المعطلة وإحالة ملفات الفساد إلى القضاء.

كما دعا إلى ضرورة التعجيل بإصدار قانون الحجوزات وقانون الملكية العقارية وتشجيع أصحاب المشاريع الناشئة.

وعن منظومات الإنتاج الفلاحي، بيّن أنّ الوزارة تعمل على حسن استغلال الإمكانيات الهامة للقطاع الفلاحي حتى يكون قاطرة للتنمية المستدامة والتدخل الإيجابي خاصة خلال مواسم الذروة على غرار قطاعي التمور وزيت الزيتون وكذلك التدخل الإيجابي لصالح المواطن.

أما عن منظومة الأعلاف، فقد أكد على أن مسالك التوزيع ينخرها الفساد وتعهد بوضع استراتيجية جديدة للتحكم في هذه المنظومة وضبط الأسعار، مشيرا إلى أنّ الوزارة بصدد الانتهاء من وضع الإطار القانوني للديوان الوطني للأعلاف الذي سيمكن من تجاوز هذه الإشكاليات.

وفي ختام تدخله أشار السيد الوزير إلى غياب خطة اتصالية صلب وزارة الفلاحة للتعريف بإنجازات الوزارة، مجددا الدعوة إلى ضرورة تظافر الجهود والتعاون مع السادة النواب لإيجاد حلول للإشكاليات التي يعانيها القطاع الفلاحي وخاصة بالجهات.

وبخصوص التصدي إلى حشرة "السكوليت" التي تصيب قلف الأشجار، أوضح السيد المدير العام للغابات أنّ التدخلات الأولية لم تكن ناجعة نظرا لظهورها في منطقة عسكرية ونقص الخبرة في التعامل معها باعتبار وأنها آفة غير معروفة سابقا في تونس، وأكد أنه تم التمكن حاليا من تشخيص الوضع ومقاومة هذه الحشرة بالقطع الصحي للأشجار المصابة.

وأشار إلى أنّ مقاومة هذه الحشرة يتطلب مجهودات إضافية ووسائل عمل مختصة ومرتفعة التكاليف.

## قرار اللجنة:

وفي نهاية أشغالها قررت اللجنة عقد جلسة لمناقشة فصول مشروع هذا القانون فصلا فصلا بمواكبة ممثلي عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وعن وزارة البيئة قصد الاستئناس برأيهم.

**رئيس اللجنة: صلاح الفرشيشي**

**مقرر اللجنة: محمد أمين المباركي**